### 3,4٪ ارتفاع ودائع القطاع الحكومي إلى 7,6 مليارات دينار خلال مايو الماضي

# «بيتك»: 44,7 مليار دينار ودائع البنوك المحلية.. بنمو 2,7٪

### ■ 61,6٪ حصة الودائع من موجودات البنوك الكويتية محلياً ■ 2,6٪ ارتفاع ودائع القطاع الخاص متخطية 37,1 مليار دينار

قال تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي «بيتك» إن الحكومة فرضت حالة إغلاق تام خلال مايو 2020 على كل الشركات والأنشطة الاقتصادية غير الحيوية، وتوقفت فيه الحياة الاقتصادية للحد من انتشار فيروس كوفيد 19 واستكملت بعض الإجراءات الاحترازية والخطط التحفيزية.

وفي مجال الاقتصاد، أطلقت الحكومة وبنك الكويت المركزي العديد من المبادرات التي تصب في تعزيز السيولة لدى المصارف، والحفاظ على سلامة قطاع الشركات وحمايته بإجراءات احترازية وخطوات تحوطية منها إغلاق الجهات الحكومية ومعظم شركات القطاع الخاص. كما سعى بنك الكويت المركزي الى حماية القطاع الاستهلاكي عبر تأجيل تحصيل الأقساط الائتمانية وعملاء صندوقي المتعثرين والأسرة لمدة 6 أشهر، ما ساهم في توفير السيولة لدى العملاء، وكان منها أيضا مبادرات البنوك الكويتية بدفع نحو 10 ملايين دينار ولجهود الحكومية في مواجهة الجائحة.

وقد عززت السياسة النقدية التي فرضها بنك الكويت المركزي تنشيط مؤشرات الودائع والحفاظ على نموها، فقد ارتفع إجمالي الودائع في مايو الماضي وفق بيانات بنك الكويت المركزي على أساس سنوي بنسبة 2,7٪، حيث تخطت أرصدة الودائع في البنوك المحلية 44,7 مليار دينار، في الوقت الذي ارتفع فيه النشاط الائتماني للبنوك بنسبة 4,5٪ على أساس سنوي حين بلغت أرصدة التسهيلات الائتمانية 39,3 مليار دينار، وجذبت البنوك الكويتية ودائع تقدر بنحو 856 مليون دينار خلال مايو بعد خصم مسحوبات ودائع القطاع الخاص لأجل التي بلغت 165 مليون دينار وحوالي 45 مليون دينار مسحوبات من ودائع القطاع الحكومي. وأضاف التقرير أن قيمة النمو السنوي لإجمالي الودائع بلغت حوالي 1,2 مليون دينار، نتيجة ارتفاع ودائع القطاع الحكومي بنسبة 3,4٪ (أي 254 مليون دينار)، في حين ارتفعت ودائع القطاع الخاص بنحو 2,6٪ (أي 923 مليون دينار) في ظل محدودية فرص الاستثمار خلال فترة التوقف.

وعند المقارنة على أساس شهري في مايو 2020، ارتفع إجمالي الودائع 1,4٪ أي 636 مليون دينار، مع ارتفاع ودائع القطاع الخاص بنسبة 1,9٪ أي نحو 683 مليون دينار، في حين انخفضت الودائع الحكومية 0,6٪ أي 47 مليون دينار مقتربة من 7,6 مليارات دينار في مايو 2020. في الوقت الذي لم يشهد الائتمان الممنوح تغيرا على أساس شهري مرتفعا بشكل طفيف أي بحوالي 6 ملايين دينار فقط.

#### هيكل الودائع

وأشار التقرير إلى أن حصة الودائع للقطاع الخاص لم تشهد تغيرا حين مثلت 83٪ من إجمالي الودائع بنهاية مايو مقارنة بنفس الشهر من 2019، في حين تعد أعلى مقارنة بحصتها في ابريل 2020، بينما تشكل حصة ودائع القطاع الحكومي 17٪ من إجمالي الودائع مقارنة بـ 16,9٪ في مايو 2019 أي أدنى من حصتها في أبريل 2020 التي شكلت 17,4٪ من الودائع، مدفوعة انخفاض الودائع الحكومية في الوقت الذي تسجل ودائع القطاع الخاص زيادة على أساس سنوي. ويشكل إجمالي الودائع 61,6٪ من موجودات البنوك الكويتية محليا أي تحسنت قليلا عن أدنى مستوى شهدته خلال 10 سنوات حين مثلت 59,7٪ في فبراير ومارس من العام الحالي.

#### ودائع القطاع الخاص

وأوضح التقرير أن ودائع القطاع الخاص ارتفعت بنهاية مايو على أساس سنوي 2,6٪ بعدما شهدت تراجعا سنويا متتاليا منذ منتصف 2019، أي مرتفعة بنحو 923 مليون دينار متجاوزة للمرة الأولى حاجز 37,1 مليار دينار، في حين ارتفع حجمها بنسبة 1,9٪ عند المقارنة على أساس شهري وهو الأعلى منذ يونيو 2019.

يذكر أن ودائع القطاع الخاص تتكون من مجموع الودائع بالعملة المحلية والودائع بالعملات الأجنبية، تشكل الودائع بالعملة المحلية 93,3٪ من إجمالي ودائع القطاع الخاص، منخفضة قليلا عن حصتها من إجمالي ودائع القطاع الخاص في ذات الشهر من 2019، فيما تستحوذ الودائع بالعملات الأجنبية على الحصة الباقية أي حوالي 6,7٪ من ودائع القطاع الخاص في مايو 2020.

وحسب التقرير، يشير توزيع الودائع بالعملة المحلية وفقا لآجالها إلى أن الودائع لأجل تمثل الجانب الأكبر من ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية، وقد تراجعت حصتها إلى 53,2٪ من ودائع العملة المحلية مقابل 56,8٪ بنهاية مايو 2019، بينما تحسنت حصة الودائع تحت الطلب إلى 29,7٪ من إجمالي الودائع بالعملة المحلية مقارنة مع 27,6٪، وارتفعت حصة ودائع الادخار إلى 17,1٪ من إجمالي الودائع بالعملة المحلية مقارنة مع 16,5٪ في مايو 2020.

#### النمو السنوي لودائع القطاع الخاص

وذكر التقرير ان الودائع تحت الطلب اقتربت إلى نحو 10,3 مليارات دينار في مايو 2020 بنسبة زيادة 9,9٪ على أساس سنوي أي حوالي 928 مليون دينار، فيما ارتفعت ودائع الادخار 12٪ متخطية 5,9 مليارات دينار أي بارتفاع يصل إلى 633 مليون دينار على أساس سنوي، بينما تراجعت ودائع القطاع الخاص لأجل إلى حوالي 18,4 مليار دينار بنسبة 4,2٪ أي ما تجاوز 810 ملايين دينار على أساس سنوي. وعلى ذلك ارتفعت ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية 2,2٪ أي حوالي 751 مليون دينار على أساس سنوي وبلغ حجمها مع نهاية مايو 34,6 مليار دينار.

وعلى الجانب الآخر، ارتفعت ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية مقتربة مما يعادل نحو 2,5 مليار دينار في نهاية مايو بزيادة 7,4٪ على أساس سنوي، وذلك قد يكون بسبب تراجع الجنية الإسترليني بنسبة 1,0٪ مقابل الدينار في نهاية مايو على أساس سنوي، في حين ارتفع اليورو 0,6٪ مقابل الدينار لنفس الفترة، والدولار الأميركي بحدود 1,4٪ على أساس سنوي.

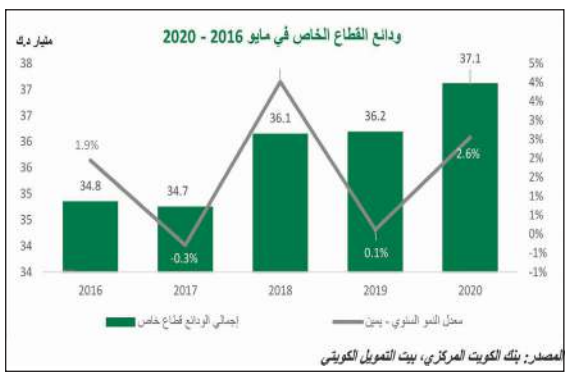


#### النمو الشهري لودائع «الخاص»

وقال التقرير إن ودائع القطاع الخاص تحت الطلب ارتفعت في مايو 2020 على أساس شهري بنسبة 5,2٪، وودائع الادخار بنسبة 5,4٪ على أساس شهري، فيما انخفضت الودائع لأجل بنسبة 0,9٪.

وعلى ذلك ارتفعت ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية في مايو على أساس شهري بنسبة قدرها 1,9٪ أي حوالي 644 مليون دينار. على الجانب الآخر ارتفعت ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية 1,6٪ في مايو 2020 على أساس شهري.

#### ودائع القطاع الحكومي

ولفت التقرير الى أن ودائع القطاع الحكومي في البنوك المحلية الكويتية ارتفعت مقتربة من 7,3 مليارات دينار بنهاية مايو على أساس سنوي بنسبة 3,4٪، في حين تعد أدنى على أساس شهري منخفضة بحدود طفيفة قدرها 0,6٪ عن أبريل 2020.

ويشير توزيع ودائع القطاع الحكومي وفقا لآجالها إلى أن ودائع القطاع الحكومي لأجل تمثل الجانب الأكبر من ودائع القطاع الحكومي بحصة 95,4٪ من إجمالي الودائع القطاع الحكومي في مايو 2020 دون تغير على أساس سنوي في حين تعد أعلى مقارنة حصة شكلت 94,7٪ في أبريل 2020، بينما تشكل الودائع الحكومية تحت الطلب 5,3٪ مقابل 5,7٪ في مايو من 2019.

### 7 فلوس ربحية السهم الواحد.. و11,49 مليون دينار حقوق المساهمين

# «أسس» تسجل مليون دينار خسائر بالربع الأول

عبدالمحسن المشعان

خالد النوري

أعلن رئيس مجلس إدارة شركة مجموعة أسس القابضة عبدالمحسن المشعان، عن اعتماد مجلس الإدارة المعلومات المالية المرحلية لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2020، وفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020، حيث سجلت الشركة صافي خسارة بالربع الأول بلغ مليون دينار، مقارنة مع العام السابق والذي بلغ به صافي الربح 740,59 ألف دينار، بانخفاض نسبته 236٪.

وأشار الى ان حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم، بلغت بنهاية الربع الأول نحو 11,49 مليون دينار، بالمقارنة مع ذات الفترة من 2019 بمبلغ 12,75 مليون دينار، أي بانخفاض نسبته 10٪، وبلغت القيمة الدفترية للسهم كما في 31 مارس 2020 مبلغ 115 فلسا للسهم، بالمقارنة مع ذات الفترة من العام الماضي، حيث بلغت 128 فلسا للسهم، أي بانخفاض 13 فلسا للسهم الواحد، وبنسبة 10٪.

وأضاف أن خسارة السهم الواحد لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2020، مبلغ 10 فلوس للسهم، بالمقارنة مع فترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2019، حيث بلغت ربحية السهم 7 فلوس للسهم، أي بفارق قدره 17 فلسا للسهم الواحد.

وبين المشعان أن تداعيات أزمة جائحة فيروس كورونا المستجد، الذي ضرب أصقاع الأرض مخلفا أزمة اقتصادية عالمية ومحلية ألقت بآثارها السلبية على الكويت ودول المنطقة والعالم بأسره، وأدت إلى تعطيل الأعمال والأشغال في قطاعات شتى الأمر الذي أثر سلبا على كثير من الشركات وقطاعات الأعمال بمختلف تخصصاتها، ولم تكن مجموعة أسس القابضة في منأى من تلك التداعيات فقد تأثرت بشكل كبير وغير مسبوق من تداعيات وسلبيات تلك الأزمة، وانعكس هذا التأثير على البيانات المالية للشركة خلال الربعين الأول والثاني من عام 2020.

ولفت إلى أن معدل الخسارة على الأصول لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2020 بلغ نسبة 5,2٪، وذلك بالمقارنة مع فترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2019، حيث بلغ العائد على الأصول 3,7٪، أي بفارق قدره 8,9٪، كما بلغ معدل الخسارة على حقوق الملكية (المساهمين) للشركة نسبة 8,2٪، بالمقارنة مع فترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2019، حيث بلغ العائد على حقوق الملكية 5,7٪، أي بفارق قدره 13,9٪.

### تداعيات «كورونا» أصابت كل مرافق الدولة والقطاعات الاقتصادية بالشلل

# الياقوت: تعديلات قانون الإيجارات لم تُفرِّق بين «السكني» و«التجاري»

خليفة الياقوت

أشاد الشريك المدير في مجموعة الياقوت والفوزان القانونية خليفة الياقوت بإقرار تعديل قانون الإيجارات رقم 35 لسنة 1978، مستدركا بالقول إن القانون ورغم أنه جاء متأخرا بعد فترة من تفشي فيروس كورونا المستجد «كوفيد-19»، إلا أن إقراره من نواب مجلس الأمة بأثر رجعي قد تلافى الآثار السلبية ـ نوعا ما ـ على تأخر إقراره.

وكشف الياقوت، في بيان صحافي، مستعرضا التعديلات الأخيرة، التي نص عليها مقترح القانون، عن عدد من الملاحظات أبرزها أن التعديلات المقترحة على القانون جاءت مطلقة بحيث لم تفرق بين العقار «التجاري» و«السكني»، موضحا أن تداعيات كورونا التي أصابت كل مرافق الدولة والقطاعات الاقتصادية بالشلل قبل إقرار خطة عودة الحياة لم تفرق بين مستأجري العقارين وحيث ان المطلق يجري على إطلاقه إذا لم يقم دليل التقييد نصا أو دلالة فإنه والحال كذلك تطبق التعديلات على مستأجري العقارين التجاري والسكني، وهذا يحسب للمشرع لمساواته بين المستأجرين، لاسيما أن آثار الجائحة أصابت كل شرائح المجتمع الكويتي دون تفريق.

كما بين أن التعديل قد منح المحكمة المختصة الحق في عدم إخلاء العين التي تأخر مستأجرها عن سداد الإيجار خلال الفترة التي يقرر مجلس الوزراء تعطيل أو وقف العمل في جميع مرافق الدولة حماية للأمن أو السلم أو الصحة العامة مع حق المحكمة بتحديد طريقة سداد المستأجر للأجرة المتأخرة وفقا لظروف الدعوى.

وبرأيه فإن هذا قد يعد تغليبا لمصلحة مالك العقار على مصلحة المستأجر، وذلك أن الأخير لم يقم بسداد قيمة الإيجارات عن مدة التعطيل بسبب إغلاق منشأته بقرار من الحكومة الأمر الذي منعه من تحصيل أي إيرادات وأوقف دخله بشكل كامل الأمر الذي أدى إلى تراكم قيمة الإيجارات عليه، حيث كان الأولى بالقانون أن منح المحكمة المختصة الحق في تخفيض قيمة الإيجار عن فترة التعطيل وبحسب ظروف كل دعوى على حدة، ويعد ذلك تماشيا مع ما نصت عليه المادة 198 من القانون المدني والتي جاءت لمعالجة الالتزام الذي يصبح مرهقا ويهدد بخسارة فادحة للمتعاقدين.

وأكد الياقوت أن تعديل القانون يسري فقط على الحالات التي يحكمها عقد إيجار خاضع لأحكام قانون إيجار العقارات، أما بالنسبة لعقود الاستثمار التي تعمل بها أغلب المجمعات التجارية فإنه لا يسري عليها، وهذا يشكل معضلة حقيقية، حيث إن أغلب المحلات التجارية داخل المجمعات التجارية تعمل وفقا لعقود الاستثمار والتي لم يتم التعرض لها في هذه التعديلات كونها تخضع لأحكام قانوني التجارة والمدني، وكذلك تخضع لسلطة المحاكم التجارية لا محاكم الإيجارات.

واختتم الياقوت تصريحه بالقول إن التعديلات المقترحة شابها بعض القصور والتأخير، وهو ما يجعل التوصل لحلول توافقية بين المتعاقدين أحد أهم الآليات للخروج من دائرة التقاضي والوصول لحلول وسط تضمن حقوق الجانبين.

جدير بالذكر أن تعديلات مجلس الأمة نصت على: حماية المستأجر من إخلاء مسكنه في فترة الأزمات العامة التي يقرر فيها مجلس الوزراء تعطيل أو وقف العمل في جميع مرافق الدولة، كما هو الحال في أزمة فيروس كورونا الحالية وعدم جواز إخلاء العين المؤجرة إذا تخلف المستأجر عن سداد الأجرة خلال الفترة التي يقرر مجلس الوزراء تعطيل أو وقف العمل خلالها في جميع المرافق العامة للدولة حماية للأمن أو السلم العام أو الصحة العامة التي تقتضيها المصلحة العليا للبلاد. كما تضمنت التعديلات قيام المحكمة بتحديد طريقة سداد المستأجر للإيجار المتأخر ومدة التقسيط وقيمة كل قسط وفقا للحالة المالية للمستأجر وظروف الدعوى.

# «طيران الإمارات» تعزز خدماتها من وإلى باكستان

أعلنت طيران الإمارات أنها ستعزز خدماتها للمسافرين من وإلى باكستان اعتبارا من 10 أغسطس الجاري، وستزيد الناقلة عدد رحلاتها من وإلى كل من كراتشي وإسلام أباد ولاهور وسيالكوت، كما ستستأنف خدمات الركاب إلى بيشاور، ما يوفر للعملاء مزيدا من خيارات مواصلة السفر عبر دبي إلى أكثر من 70 وجهة عالمية ضمن شبكة خطوطها الحالية.

وتوفر طيران الإمارات لعملائها الآن 53 رحلة أسبوعيا إلى باكستان، سترتفع إلى 60 رحلة أسبوعيا اعتبارا من 16 أغسطس الجاري، وتعمل بطائرات البوينج 777ـ300ER. والحجز متاح على هذه الرحلات عبر الموقع الشبكي emirates.com أو عن طريق وكلاء السفر. وتتوزع الرحلات كما يلي: 21 رحلة أسبوعيا إلى كراتشي (ترتفع إلى 28 رحلة أسبوعيا اعتبارا من 16 أغسطس)، 10 رحلات أسبوعيا إلى إسلام أباد، 7 رحلات أسبوعيا إلى سيالكوت، 10 رحلات أسبوعيا إلى لاهور، و5 رحلات أسبوعيا إلى بيشاور. وتوفر طيران الإمارات لعملائها إمكانية مواصلة السفر براحة وأمان عبر مركزها في دبي بين الأميركتين وأوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط ومنطقة حوض المحيط الهادئ الآسيوية. كما يمكن للعملاء من مختلف محطات الناقلة التوقف في دبي مع إعادة فتح أبواب المدينة أمام الزوار من رجال الأعمال والسياح الدوليين.

وتذكر طيران الإمارات عملاءها بأن القيود على السفر لاتزال سارية، وأن قبول المسافرين على رحلاتها رهن بامتثالهم لمتطلبات الدخول إلى وجهاتهم النهائية.

# «أوابك»: إعادة تدوير النفايات البلاستيكية توفر فرصاً استثمارية عديدة

أصدرت الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) دراسة حديثة بعنوان «إعادة تدوير النفايات البلاستيكية: فرص استثمارية وحلول بيئية».

وتهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على مشكلة تراكم النفايات البلاستيكية بمختلف أنواعها، وطرق التخلص منها بطرق وتقنيات تمثل فرصا استثمارية وحلولا بيئية واقتصادية.

فعلى الرغم من مميزات، وفوائد البلاستيك فإن من أهم وأكبر مشاكله هي أن معظم أنواعه تحتاج إلى وقت طويل جدا للتحلل، وأصبحت آليات التخلص من النفايات البلاستيكية مشكلة تسبب قلقا بيئيا واقتصاديا رئيسيا.

ووفقا للدراسة، تفتقر بعض السياسات والتشريعات في هذا الشأن إلى وضع المعايير المناسبة، فضلا عن عدم التفعيل المناسب لمنظومة إدارة النفايات البلاستيكية، وعدم التنسيق فيما يخص سلسلة عمليات إعادة التدوير من خطط الجمع، وأنظمة الفرز، ومفهوم زيادة القيمة المضافة.

ورأت الدراسة أن إعادة تدوير النفايات البلاستيكية توفر فرصا استثمارية عديدة، وتناسب كل المستويات الاقتصادية، سواء صغر أم كبر حجم الاستثمارات، ويمكن أن تتأسس على نواتج عمليات إعادة تدوير البلاستيك آلاف المشروعات الصغيرة أو المتوسطة أو الكبيرة سواء للأفراد أو للمؤسسات، وتعد من الاستثمارات الآمنة، حيث يزداد نمو الطلب على منتجاتها، وتدخل في معظم مناحي الحياة الحديثة، وكافة القطاعات الصناعية والزراعية.